

الحكمة الاقتصادية والعولمة أية علاقة؟

An economic governance and globalization what relationship?

د. محمد علي حمود علي الدياشي

N.I.A.S, Aden university, Yemen.

Email: mohameddyashi5000@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 29\7\2021

تاريخ النشر: 2021/09/01

الملخص

ساهمت العولمة بطابعها الاقتصادي في عملية توجيه الحكامة الاقتصادية، فالتغيرات الجديدة للنظام الاقتصادي أرخت بظلالها على مختلف الأنظمة الاقتصادية في العالم، الأمر الذي جعل من تلك الأنظمة تحاول تكييف أوضاعها تماشياً مع المتطلبات الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة، ومن هنا تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء على كينونة العلاقة التي تربط بين العولمة وتوجهات الحكامة الاقتصادية قصد رصد جدلية تلك العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة الاقتصادية، العولمة، النظام الاقتصادي العالمي.

Abstract

Globalization with its an economic trait has contributed in directing of the economic governance. The new changes of the economic system effected on the various economic systems in the world. Therefore, those systems try to adapt their conditions in line with the new requirements of the global economic system which is controlled by the globalization. Hence, this article attempts to shed light on the entity of the relationship that links globalization and trends of economic governance in order to spot the dialectic of that relationship.

Key words: An economic governance, globalization, world economic system.

المقدمة

إن نجاح الأنظمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي يعتمد أساساً على حل مشكلاتها الاقتصادية والقدرة على تحقيق أهدافها التنموية (الأديسي، 2004، ص 28)، إذ إن تحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وإمكانية الوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء الذاتي والرّفاه الاجتماعي الداخلي لا يتأتى إلا من خلال تبنى حكمة اقتصادية ناجعة قادرة على فتح المجالات أمام الاستثمارات بجميع أصنافها وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية المختلفة التي تخدم الجانب الاقتصادي لضمان الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المادية والبشرية المتاحة (الاطرش، 2000، ص 76)، وعلى هذا الأساس سعت الأنظمة الاقتصادية المختلفة خصوصاً تلك التي تعاني تباطؤ ملحوظاً في نموها إلى الإسراع في القيام بتدخلات اقتصادية لإصلاح الاختلالات لغرض النهوض بمنظوماتها التنموية وتهيئة البيئة الملائمة للاستقطاب الاستثماري بكافة أنماطه بالمستوى الذي يضمن نجاح تنمية متوازنة قادرة على المنافسة

والصمود أمام مختلف التحديات التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد المصبوغ بطابع العولمة (الشطي، 2004، ص 67).

لقد أثبتت تجارب الأنظمة على مر العصور أن تبني منظومة سليمة للحكمة عمومًا والحكمة الاقتصادية خصوصًا يساهم إلى حد كبير في تطور نوعية المشروعات التنموية ويفسح المجال أمام دخول وتنافس رؤوس الأموال المحلية والخارجية في الحصول على امتيازات استثمارية داخل تلك الأنظمة ، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على نهضة اجتماعية ومشروعات اقتصادية متنوعة ناهيك عن مزايا أخرى تساعد تلك الأنظمة على الرقي والتطور ولعل من أبرزها على الإطلاق نقل وسائل التكنولوجيا الحديثة وكذا تبادل الخبرات والتجارب العلمية والعملية والعمل على صقلها... الخ في إطار من العلاقة المتبادلة لسردية العولمة مع توجهات الاقتصاديات المختلفة (القرشي، 2009، ص 34)، ومن هنا تحاول هذه الورقة رصد جدلية تلك العلاقة اعتمادًا على المنهج الوصفي المنطلق من السؤال الجوهرى القائل: هل هناك علاقة بين العولمة والحكمة الاقتصادية التي تتبناها النظم الاقتصادية اليوم ؟، وبذلك تكمن أهمية هذه الورقة في التعرف على كينونة تلك العلاقة من خلال استشراف اقتصادي لطبيعتها.

المبحث الأول: العولمة والمسارات الاقتصادية

ساهمت التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة في ظل العولمة والانفتاح والتحرر الاقتصادي على تعزيز مكانة النظام الرأسمالي وفتحت المجال للمنافسة في خلق كيانات اقتصادية عملاقة (النحال، 2007، ص 45)، الأمر الذي جعل العديد من الأنظمة الاقتصادية تعيد حساباتها للبحث عن آليات مقاربة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية تتوافق مع تلك التحولات (اليعقوبي، 2013، ص 89)، ومن هنا يتناول هذا المبحث طبيعة تلك التحولات الاقتصادية بفعل العولمة وذلك في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: أبرز التحولات الاقتصادية بفعل العولمة

سعت الأنظمة الاقتصادية إلى الرقي بمقدراتها الاقتصادية من خلال أساليب تقوم على الترشيد الاقتصادي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الإدارة الحكومية في إعادة تقويم دور القطاع الخاص (جفري، 2010، ص 68)، إذ يمكن أن يلعب هذا القطاع دورًا كبيرًا كشريك في الإدارة، بيد أن ذلك يكون رهن المسؤولية الاجتماعية الملقاة على كاهله، حيث من الممكن أن يواجه هذا القطاع بعض الإكراهات التي تحد من قدرته على القيام بدوره كشريك فاعل خصوصًا في الدول النامية التي لازالت بعضها يعاني نوعًا من الطبيعة الاحتكارية للقطاع الحكومي وطبيعة البيروقراطي وضعف الدور الموكل للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بتوجهاتها المختلفة (باهي، 2002، ص 72)، الأمر الذي يترتب عنه العديد من المشاكل على النظام التدبيري لهذا القطاع فينعكس ذلك

بصورة مباشرة على دوره كأداة محركة للعجلة الاقتصادية التنموية (بدر، 1994، ص 28-29).

إن تأثير العولمة في تحديد مسار الحكامة الاقتصادية القادرة على رفع وتيرة المشروعات التنموية بات أمر لا يختلف فيه أثنين، كون تحقيق تنمية مجتمعية ناجعة تلبي طموحات المواطنين لا بد أن تستند إلى المبادئ الأساسية للحكامة القائمة على الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز سيادة دولة القانون تحت مظلة اللامركزية وتقريب وجهات النظر بين صناع القرار والمواطنين وكذا تحقيق الاندماج السياسي والاعتراف بالاختلاف ومحاربة الفساد والسعي لتجاوز أزمة التدبير الحكومي الناتجة عن ازدياد النفقات العمومية وتفاقم العجز المالي واستفحال المديونية الخارجية والتضخم المالي وتدني مستوى العيش (حركات، 2006، ص 124)، بمعنى آخر العمل الجاد على تبني إصلاحات جذرية اقتصادية واجتماعية وقانونية وسياسية لكل مكونات الدولة المساهمة في الحكم، وبذلك باتت التنمية الشاملة في العصر الحديث رهان معطياتها في الواقع العملي والذي يتحدد من خلال مدى تماشي تلك المعطيات مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة والذي يتيح بل يفرض التنافس بين مختلف الاقتصاديات ويجعل من العالم سوق حرة تمكن المستهلك من المفاضلة بين مختلف البدائل السلعية المتاحة لديه في آن واحد.

المطلب الثاني: كينونة الحكامة الاقتصادية

يتطلب تحديد الحكامة الاقتصادية تحليل المحيط الاقتصادي ومعرفة الأبعاد الأخرى التي تجعل من ذلك المحيط منظومة اشتغال وركيزة جوهرية للعملية التنموية الشاملة وهذا هو جوهر الحكامة من المنظور الاقتصادي (الدياشي، 2018، ص 31)، بيد أن المفهوم الحديث للحكامة في إطارها الاقتصادي باتت تتجاذبه العديد من المتغيرات لعل من أبرزها على الإطلاق نقشي ظاهرة العولمة والاقتصاد الحر الذي فرضه النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي وبذلك أصبح مفهومها قرين التغيرات الاقتصادية العالمية ونتاج لعملية التطور في ذلك النظام بمختلف مقدراته الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإن تأثير متغيرات النظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة الذي ألقى بتبعاته على الحكامة في توجيهها الاقتصادي أكسبها أبعاد أكثر شمولية، الأمر الذي أثر على طبيعة البيئة الاستثمارية وقدرتها على جذب الأنشطة الاستثمارية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة (غربي، 2004، ص 45).

لقد باتت الحكامة *La gouvernance* في الشأن الاقتصادي ضرورة حتمية تفرض نفسها على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بيد أن الاهتمام بها تشدد وتيرته في الدول النامية نظراً للأوضاع المزرية التي تعيشها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الحقوقية، وكذا نقشي مجموعة من الأزمات المتمثلة في انتشار الفساد بشتى أصنافه والتضخم والبطالة والفقر... الخ، الأمر الذي جعل من الحكامة في الجانب الاقتصادي مطلباً حتمياً شديداً للإلاح للخروج من هذا الوضع الذي تعيشه تلك

الاقتصاديات وتجلي ذلك من خلال تبني مجموعة من التدخلات المباشرة والغير مباشرة للتغلب على الإكراهات التي تؤثر على الوضع الاقتصادي (لحشر، 2013، ص232).
بناء على المعطيات سالفة الذكر، انحصر مفهوم الحكامة الاقتصادية ليعني به مجموعة التدخلات الاقتصادية التي تتأنتى استجابة لحاجة اقتصادية أو لمعالجة الاختلالات المؤثرة على بنية النظام الاقتصادي بمختلف أبعاده التي تحكمها علاقة التأثير والتأثير من أجل تحقيق نمو وانتعاش ودينامكية لذلك النظام على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وعلى هذا الأساس قد تطرح الحكامة في بعدها الاقتصادي إشكالية أساسية تتلخص في واقع ودور وحدود التدخل الاقتصادي للدولة خصوصاً وأن هذه الأخيرة واكبت التوجه المذهبي الكلاسيكي بين كلا النظريتين الشيوعية والرأسمالية الليبرالية، كما أن دور الدولة في العصر الحديث تغيرت أنماطه تبعاً للواقع الاقتصادي العالمي الذي فرضته العولمة الاقتصادية كواقع لا مناص منه بالنسبة لجميع الأنظمة الاقتصادية العالمية والتي كان لها تأثير واضح المعالم على دور الدولة الاقتصادية الحديثة، الأمر الذي انعكس على نموذج الحكامة في هذا الجانب، ومن هنا يمكن اعتبار الحكامة الاقتصادي بكونها نوعاً من التدخلات اللازمة لاصطلاح الاختلالات في النظام الاقتصادي قصد مواكبة الاقتصاديات العالمية بالمستوى الذي يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجيات المواطن من السلع والخدمات مع الحرص المطلق لإيجاد نظام اقتصادي متكامل قادر على مواجهة كافة التحديات التنموية قصد تحقيق الرفاه الاقتصادي لمختلف فئات المجتمع.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي بفعل العولمة

بات التكامل الاقتصادي بفعل العولمة سرديّة يقف على عتباتها مجموعة من الأبعاد سياسية، اقتصادية، تدبيرية، قانونية؛ إذ لا يمكن أن يستقيم نظام اقتصادي ما لم تكن تلك الأبعاد ملبية لخدمة عملية التنمية، وعليه يتناول هذا المبحث باختصار تلك السردية في مطلبين وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تكامل الحكامة الاقتصادية والتنمية

كان لتطور مفهوم التنمية أثراً بارزاً في ظهور الحكامة عموماً والحكامة الاقتصادية خصوصاً، حيث بدأت العديد من الأنظمة الاقتصادية الحديثة تتبنى تنمية إنسانية شاملة تستند إلى الرأسمال الاجتماعي فقد تبين أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين حياة الفرد العامل فحسب بل يتطلب عملية تكامل مدروسة بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بالمستوى الذي يكفل الموازنة بين تلك الأبعاد بالمستوى الذي يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية ويساعد في تكاملها لتحقيق نجاعة تنمية شاملة تؤثر على بنية النظام (مصطفى، 2005، ص88).

أن جوهر العملية التنموية في أي نظام اقتصادي هو السعي إلى تنمية قدراته واستغلال الفرص المتاحة بالمستوى الذي يكفل تحقيق عدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، بيد أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني نوعاً من الحكامة الناجعة القائمة على المشاركة عبر تفعيل دور الأحزاب السياسية المختلفة وضمن تعددها وتنافسها، وكذا أيضاً ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، فالعملية التنموية السليمة لا يكتمل توفرها إلا بوجود استقرار اقتصادي ضمن إطار سياسي متزن ونطاق

ديمقراطي قائمًا على التعددية وقادرًا على تنظيم النشاطات الاقتصادية وتنمية الموارد بأسلوب فعال ومتوازن ومتعاون اجتماعيًا (سامح، 2010، ص57) وبذلك تستطيع عجلة التنمية السير قدمًا في طريق الرخاء كون التنمية منظومة مجتمعية تتطلب نوعًا من الحكامة الاقتصادية القادرة على وضع خطط تنموية وتنفيذها عبر تهيئة كادر بشري قادر على استثمار الموارد الطبيعية وتطويرها، إلى جانب قدرته في تلبية متطلبات السوق الاستثمارية (ثابت، 1992، ص123).

أن الواقع الاقتصادي لا يمثل سوى انعكاس مباشر للوضع السياسي في معظم حالاته، فالتناحر السياسي وما ينتج عنه من شلل للإدارات والمؤسسات المختلفة كلها عناصر مؤثرة في عملية النمو الاقتصادي تنعكس بصورة أساسية على المالية العامة وتؤدي إلى فوضى في الأنفاق العام والحباية وعجز في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، الأمر الذي ينعكس على مستوى الأمن الاقتصادي ويلقى بتبعاته المختلفة على القطاعات الحيوية كالاستثمارات والسياحة وغيرها... (رضا، 1986، ص22) وهذا ما نلاحظه جليًا في الأنظمة الاقتصادية النامية التي لازال واقعها التنموي ينقصه عددًا من الإصلاحات في المحيط السياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي، كون التنمية الشاملة تقضي دومًا إلى موازنة مستديمة بين الأولويات في تلك القطاعات الحيوية والاقتصادية على اعتبارها أبعاد عامة لمنظومة الحكامة الناجعة التي تحكمها عددًا من المعايير المرجعية لا تخرج مطلقًا عن تلك الأبعاد وبذلك تكتسب الحكامة معايير ومؤشرات بناء على مدى التقدم والنمو الذي تحرزه الأنظمة الاقتصادية المختلفة في تلك القطاعات الحيوية الهامة؛ لهذا السبب لا يمكن اعتبار وجود معايير للحكامة يمكن وصفها بالمعايير المثالية الثابتة والمطلقة بمعنى آخر إن المؤشرات المرجعية التي تستند عليها معايير الحكامة وتمنحها طابعها العام لا يمكن حصرها منهجيًا نظرًا للتوجهات الاقتصادية العالمية التي يحكمها عددًا من المتغيرات منها على سبيل المثال لا الحصر: العولمة وكذا أيضًا صراع المنافسة على الموارد الطبيعية والأسواق، ناهيك عن التفاصيل الدقيقة المتغيرة التي تنشأ في الأنظمة المختلفة؛ نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي ترتبط بالجوانب الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والبيئة والثقافية... الخ.

المطلب الثاني الحكامة الاقتصادية ومنطق العولمة

شهد عقد السبعينات من القرن العشرين تحولات عديدة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد فواكب ذلك ظهور مصطلح عالمي رافق تلك التحولات أطلق عليه أسم العولمة، حيث اشتدت وتيرة انتشاره وبدأت ملامحه بالوضوح في عقد التسعينات من نفس القرن ولعل بروز هذا المصطلح على أرض الواقع كان نتيجة حتمية للتغيرات الجذرية على مستوى معادلات القوى العالمية الذي تمثل في اختفاء أكبر معسكر سياسي أيديولوجي اقتصادي في العالم وهو الإتحاد السوفيتي صاحبه تربع الولايات المتحدة هرم المنظومة الدولية وقد تزامن ذلك مع تغيرات سياسية في العديد من الأنظمة السياسية على مستوى العالم، إضافة إلى ظهور ثورة علمية هائلة في نظم المعلومات والاتصالات وتبادل المعلومة، حتى بات العالم قرية صغيرة عندها ظهر مفهوم العولمة كتعبير عن حجم الاختزال والتقارب الذي يربط كل من كان على ظهر الكوكب دولًا كانت أو تنظيمات إقليمية أو شركات أم أفرادًا وجماعات (سايع، 2013، ص225).

تعتبر العولمة مفهوم مراوغ متعدد الدلالات ومختلف المعاني يتضمن أبعاد مختلفة علمية وأيدلوجية وذلك راجع أساساً إلى طبيعة الاختلاف العقائدي والأيدلوجي لدى المهتمين بها في الحقول المعرفية المختلفة، بيد أن منظور العولمة في بعدها اقتصادي يتلخص بمجموعة المراحل التي تُمكن من توزيع السلع والخدمات في أسواق عالمية منظمة طبقاً لمعايير عالمية تتبناها أطراف دولية ذات مرجعية منفتحة على المحيط العالمي وتخضع لإستراتيجية صعبة التحديد في مجالها القانوني والاقتصادي والتكنولوجي بحكم تعدد وترابط عناصرها في مختلف العمليات الإنتاجية قبل الإنتاج وبعده، من هذا المنطلق فإن العولمة ببعدها الاقتصادي ليست سوى عملية اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال لرؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة.

إن المضمون الاقتصادي للعولمة لا يتعدى كونه سوى عملية تسهيل انتقال وتبادل القوى العاملة والمعلومات والسلع والخدمات والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية والعمل على اندماج الأسواق في حقل التجارة والاستثمارات المباشرة؛ ونتيجة لذلك تعد العولمة في الجانب الاقتصادي الواقع الأكثر حضوراً واكتمالاً مقارنة مع الجوانب الأخرى التي تأتي كصورة متممة لهذا الجانب أو مجرد بعد من أبعاده، حيث يمكن ملاحظة المظاهر الاقتصادية للعولمة بصورة جلية في نمطها الاقتصادي والمتمثلة في تغير شكل وطبيعة التنمية التي كانت تعتمد على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي، بيد أنها تحولت إلى تنمية تعتمد أساساً على الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات؛ لهذا السبب اشتدت وتيرة التجارة الدولية في السلع والخدمات، كما تزايدت التدفقات الاستثمارية المباشرة وتنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال بين مختلف الأنظمة الاقتصادية (كريم، 2004، ص134).

لا شك أن الحديث عن الحكامة الاقتصادية بمعزل عن العولمة يتنافى مع واقعها المتعارف عليه باعتبارها نتيجة حتمية لمختلف تأثيرات التحولات الاقتصادية العالمية التي فرضها واقع العولمة عليها، الأمر الذي جعل منها شرطاً واجب التنفيذ للعديد من الأنظمة الاقتصادية خصوصاً النامية منها كي تستطيع مواجهة التحديات التي ترتبط بوضعها العام وبشروط إمكانية التأهيل والمنافسة العالمية التي يفرضها عليها منطق التنمية الاقتصادية الذاتية لمثل تلك الأنظمة، وعليه لا يمكن إغفال دور القطاعات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني كفاعلين استراتيجيين في الوجود الاقتصادي، وعلى هذا الأساس من الضرورة بمكان البحث عن آليات فاعلة للتعاون المشترك بين الدولة وتلك الأطراف بما يتلاءم مع منطق العولمة الاقتصادية العالمية القاضي بضرورة مراجعة وظائف الدولة عل نحو إيجابي وتفعيل أدوارها التنموية في كافة المستويات خصوصاً الاقتصادية منها، بيد أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال توفير مناخ ملائم للمبادرة تسوده الحرية والإبداع شريطة إصلاح العديد من المنظومات التي تشكل أسس فاعلة في عملية التنمية كمنظومتي التعليم والصحة، وكذلك العمل على خلق كفاءات علمية وتكنولوجية قادرة على إرفاد السوق المحلية بالعديد من الكوادر الفنية الماهرة، وكذا أيضاً تطبيق سياسات صارمة في الميدان الاقتصادي والنقدي والتجاري تتلاءم مع سياسات المنظمات الدولية في الشأن التجاري، ومن الضرورة أيضاً أن

تعمل الدولة على إرساء المناخ الملائم للأمن والقضاء الاقتصادي ومحاربة الرشوة والفساد، وكذا أيضًا العمل بحزم على إرساء بيئة جذب استثماري محلي وخارجي باعتبارها عنصرًا فاعلاً يقاس من خلاله مدى مجهود الدول في عملية الإصلاح وربح رهانات التنمية الاقتصادية وشرطًا تنافسيًا مع غيرها، الأمر الذي يمنحها أولوية القيادة حال تمتعها بكيان اقتصادي تنموي ناجع يلبي طموحاتها ويستطيع مواجهة المنزلاقات (سبيلا، 2000، ص234 - 236).

إن تبني الدولة لمنظومة إصلاح تنموية شاملة هي جوهر الحكامة الاقتصادية، بيد أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال تصحيح كافة السياسات الاقتصادية والمالية وتحديث مرجعية الدولة بالمستوى الذي يجعل منها نظام فاعل ومؤثر في المجال الاقتصادي يعمل على تنظيم وتوجيه كافة النشاطات النقدية والتجارية والصناعية، كما يساهم في تحفيز الجانب الاستثماري المحلي والخارجي باعتباره شرطًا أساسيًا للنهوض بعملية التنمية، فكل هذه المعطيات تجعل من الدولة تتماشى مع منطق الليبرالية الجديدة التي تعترف بأولوية مبدأ الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق والتي لا تقلل من دور وفاعلية القطاع الخاص والمبادرة الحرة في المجال الاقتصادي، وبذلك فإن الحكامة الاقتصادية تجعل من الدولة كيان اقتصادي فاعل إلى جانب كونها كيان سياسي له حضوره واستراتيجياته التدبيرية في أكثر من مجال، وعلى هذا الأساس فإن ملامح الحكامة الاقتصادية بطابعها العام لا تخرج عن إطار المفاهيم الكلية للسياسية الاقتصادية بكافة توجهاتها لكنها مع ذلك أيضًا تستند على طابع المشاركة التنموية المتوازنة للقطاعين العام والخاص، وكذا منظمات المجتمع المدني، كما تستند أيضًا إلى المبادئ الكلية المتعارف عليها للحكامة بمفهومها الواسع والقائم على مبدأ احترام سيادة القانون وكذا عنصر المسؤولية والفاعلية ومن الضرورة بمكان اتصافها بالقدرة على التقييم والرؤية الاستراتيجية، إذ أن جميع هذه العناصر تتبلور جميعها وتشكل مظاهر الحكامة بطابعها العمومي والاقتصادي والذي تعمل على توجيه مساراتها العولمة الاقتصادية الحديثة المليئة بالمنزلاقات التي تقع فيها الأنظمة النامية (غانم، 2006، ص89).

من جهة أخرى، يرى بعض المنظرين أن العولمة تُشكل نوعًا من أنواع الهيمنة تتلخص في نفي الآخر وإحلال الاختراق الثقافي والهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك أي أنها شكل من أشكال النقل لسلطات الدولة لصالح قوى خاصة ذات مصالح عالمية تدخل في صراعات مختلفة مع ضرورة تنمية مستدامة موزعة بعدالة ومقررة ديمقراطيًا ومقبولة بيئيًا، في حين يراها آخرون نظام من العلاقات المتشابكة نابعة عن نضج فكري تطور مع الزمن مع أنها في الأساس صيرورة رأسمالية تاريخية تحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية مما أدى في نهاية الأمر إلى إخضاع العالم كله لصالح النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية المركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية في حال الخطأ بتقدير الحسابات .

لقد حولت العولمة العالم المترامي الأطراف إلى حيز ضيق الأفق تتجاذبه القوى المهيمنة اقتصاديًا وتكنولوجياً ولعل الجانب الاقتصادي هو الأكثر حضورًا في أفاق العولمة،

فهو تحاول ربط هذا الجانب بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يشهد اندماجاً منقطع النظير في أسواق العالم المختلفة ويتجلى ذلك من خلال حرية التجارة والاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة، الأمر الذي ينعكس بالانحسار على سيادة بعض الدول؛ لهذا السبب توصف العولمة بكونها نتيجة طبيعية للتطور الهائل في مفهوم الرأسمالية الصناعية في العالم، بمعنى أنها الحدث الاقتصادي الجديد الذي يميز العصر الحاضر، وهذا هو نفس المفهوم الذي تطلقه المنظمات الدولية عليها كصندوق النقد الدولي الذي يصفها بكونها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه زيادة حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا، وهذا هو جوهر التنمية الشاملة في مفهومها الحديث الذي لا يمكن نكرانه في كل الأحوال والذي أصبح اليوم حجر عثرة أمام الاقتصاديات النامية التي لم تستوعب الحدث بفعل ما يمكن أن نطلق عليه بالمراقبة الاقتصادية المبكرة التي جعلت من تلك الأنظمة تنجر للانفتاح اللامحسوب والذي أوقعها بفخ العولمة فنجدها بين أنظمة تبعيتها المطلقة لغيرها وغارقة بالديون الخارجية.

الخاتمة

إن الجانب الاقتصادي في إطار العولمة بمضمونها العام يبقى الحيز الأكثر أهمية، وهو ما جعل للحكمة بمفهومها الاقتصادي أبعاد أكثر رحابة على الصعيدين المحلي والدولي، فالعولمة ليست سوى إجراء من طرف النظام الاقتصادي العالمي يهدف إلى إخضاع العالم برمته إلى سوق واحدة تشجع مجال المنافسة وتتيح للمستهلك إمكانية المفاضلة بين البدائل في السلع والخدمات، كما أنها تعبر بوضوح على نمو لا مثيل له في القطاع الخاص وتدخل أقل للدولة في الميدان الاقتصادي، بيد أن ذلك لا يعني تقليص دور الدولة بقدر ما يعني مراجعة هذا الدور، إذ أن التحرير الاقتصادي الذي فرضته العولمة فرض على الدولة مهاماً أكثر أهمية على صعيد إصلاح البنيات المؤسساتية والقانونية الهادفة إلى توفير المناخ الملائم للاستقطاب الاستثماري الخاص للقيام بعملية التنمية الاقتصادية المنشودة (غربي، 2004، ص 156).

بناء على ما سبق، نستطيع إدراك إن العولمة بطابعها الاقتصادي الحديث فرضت على الأنظمة الاقتصادية في العالم متطلبات جديدة لبناء هياكلها وفقاً لمعايير الحكمة الاقتصادية الدولية، وعليه فإن تحقيق تلك المتطلبات يستلزم بالضرورة إتباع إستراتيجيات فاعلة تعمل على محاربة الفساد واستغلال الموارد (عبد السلام، 1995، ص 200)، ومن هنا باتت الحكمة الاقتصادية في إطار العولمة واقع موضوعي وسيرورة عمل متكاملة وليست خياراً تستطيع أن تنأى عنه بعض الأنظمة الاقتصادية بحيث تتمكن من فك ارتباطها بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والعيش بمعزل عن العالم، كون ذلك مهمة مستحقة؛ لهذا السبب اتبعت الأنظمة الاقتصادية خصوصاً النامية منها عموماً نهجاً تصحيحياً يقوم على تعزيز مساراتها الاقتصادية بالمستوى الذي يكفل لها القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه ظاهرة الانفتاح وثورة المعلومات وانسياب التدفقات المالية، وكذا الاستثمارات القائمة على أساس من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، بيد أن أنظمة

نجحت في تجاوز منزلقات العولمة، في حين فشل بعضها في تقدير الحسابات والتماشي مع ذلك النظام الجديد للاقتصاد.

المراجع

- الدياشي، محمد علي حمود، الحكامة الاقتصادية وأبعادها التكاملية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي - الأغواط - الجزائر، سبتمبر، 2018.
- الإدريسي، أحمد، الأركان الأساسية للتدبير، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس - أكادال: المملكة المغربية، 2004م.
- الأطرش، محمد، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2000م.
- الشطي، إسماعيل، وآخرون، الفساد والحكم والصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2004.
- القرشي، عبد الواحد، القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب: الدار البيضاء، 2009م.
- النحال، مصطفى، الحكامة المحلية بين النظرية وإكراهات الواقع، رسالة ماجستير كلية الحقوق: المحمدية، 2007م.
- اليعقوبي، محمد، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة، عدد 9، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: الرباط 2013م.
- باهي، محمد، تدبير الموارد البشرية للإدارة العمومية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء، 2002م.
- بدر، حامد أحمد رمضان، إدارة المنظمات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: بيروت، 1994م.
- ثابت، أحمد، التعددية السياسية في الوطن العربي تحول مقيد وآفاق عاتمة، مجلة المستقبل العربي، عدد 155، يناير 1992م.
- جعفري، سعيد، الحكامة وأخواتها (مقارنة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب-الممر المملوكي في الاحباس: الدار البيضاء، 2010م.
- حركات، محمد، الحكامة الشاملة والتنمية البشرية، الكلية متعددة التخصصات: آسفي- المملكة المغربية، أطار الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 2006م.
- رضا، عبد العال، تنظيم المجتمع اتجاهات ومجالات، نون للدعاية والإعلان والنشر: القاهرة، 1986م.
- سامح، عبد المطلب عامر، إدارة السلوك الإنساني في المنظمات الحديثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: القاهرة، 2010م.
- سايح، بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013م.
- سبيلا، محمد، معالم دولة القانون والحق، مجلة الإتحاد الاشتراكي، عدد 6243، 2000م.
- عبد السلام، عبد العظيم، القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: بيروت 1995م.
- غانم، غالب، مدخل إلى حكم القانون، ندوة حكم القانون: المركز العربي لتطوير حكم القانون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006م.

- غربي، محمد، العولمة وأثرها على التكامل العربي، ابن النديم للنشر والتوزيع: الجزائر، دار الروافد الثقافية للنشر: بيروت، 2004م.
- كريم، حسن، الحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 42، 2004م.
- لحرش، كريم، الحكامة الجيدة بالمغرب، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس: الرباط، 2013م.
- مصطفى، أحمد سيد، إدارة السلوك التنظيمي: رؤية معاصرة لسلوك الناس في العمل، دار المؤلف: القاهرة، 2005م.